شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة
Instance Centrale de Prévention de la Corruption

يوم دراسيّ حول

دور هيئات مكافحة الفساد في مجال إنفاذ القانون

الرّباط، الأربعاء 19 يونيو 2013

البرنامج

لمحة مختصرة

تنظم الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة بالتعاون مع المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يومًا دراسيًّا حول دور هيئات مكافحة الفساد في مجال إنفاذ القانون. وذلك في مدينة الرباط يوم الاربعاء 19 يونيو 2013. يهدف النشاط إلى زيادة وعي الجهات المعنيّة بشأن الأدوار التي يمكن أن تلعبها هيئات مكافحة الفساد في مجال إنفاذ القانون، بما في ذلك عمليات التقصي والتحري والتحقيق والإدعاء، والتعرف على الممارسات الجيدة والدروس المستفادة من التجارب المقارنة بغية تمكين الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة من الإستعداد بشكل أفضل لتولي مهامها الجديدة ذات الصلة، في ضوء الإصلاح الدستوري الذي وسّع صلاحيات الهيئة من دور إستشاري ووقائي إلى هيئة متعددة المهام. يشارك في هذا اليوم الدراسي ممثلون عن الجهات الرسمية المعنية، وبرلمانيون، وممثلون عن المجتمع المدني، وخبراء اقليميون ودوليون.

I. خلفيّة

1. أنشئت الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة سنة 2007 بموجب مرسوم رقم 1228-05-2 بتاريخ 13 آذار 2007 وأسند اليها دور استشاري ووقائي في المقام الاول[1]. ومنذ ذلك الحين، تتميز نشاطاتها وهيكليتها – كما يبيّن تكوين جمعها العام – بمنهجية تشاركية إزاء المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني. ورغم الصلاحيات المحدودة نسبياً التي تتمتع بها الهيئة، فقد استطاعت تحقيق العديد من الانجازات مثل إعداد التشخيص الاوّلي لحالة الفساد في المغرب، وتقييم الجهود الوطنية لمكافحة الفساد، ووضع خطة عمل متعددة الأهداف[2]. وقد تم تسليط الضوء على هذه الجهود أيضا في دراسات إقليمية بارزة[3].

---

[1] تشمل مهمات الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، كما ينص المرسوم الصادر بتاريخ 7 آذار 2007 : "التنسيق والاشراف والاستشارة والاقتراح والتقييم وتجميع المعطيات والتبليغ". انظر مقدمة مشروع القانون 113-12 الخاص بالهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، وهي متوفرة على الرابط التالي:
http://www.icpc.ma/wps/wcm/connect/8c6a8d004eda484590f6f4a773c8f0d1/projet+loi+mars+2013.pdf?MOD=AJPERES&CACHEID=8c6a8d004eda484590f6f4a773c8f0d1

[2] التقرير الفصلي للهيئة المركزية للوقاية من الرشوة متوفر على الرابط التالي:
http://www.icpc.ma/wps/wcm/connect/edbdbc804351091e9d64df7f15e993f5/Resume%2520Rapport%25201er%2520semestre%25202009%2520version%2520Fr%5B1%5D.pdf?MOD=AJPERES&CACHEID=edbdbc804351091e9d64df7f15e993f5

[3] الان دويغ، روبرت وليامز، احمد صقر عاشور (2012) هيئات مكافحة الفساد: تأملات في المعايير الدولية في ضوء التجارب والاعتبارات في البلدان العربية، دراسة متوفرة على الرابط التالي:
http://www.pogar.org/publications/ac/2012/Studies/Final%202.pdf

2. في سنة 2011، تصاعدت الدعوات إلى إجراء إصلاحات متعلقة بالحكامة الجيدة، بما فيها مكافحة الفساد، إلى رأس قائمة المطالب الشعبية المتزايدة. وقد بلغت الحملة الإصلاحية في 17 يونيو 2011 نقطة تحوّل هامة عندما أعلن جلالة الملك محمد السادس سلسلة من التعديلات الدستورية، من بينها تخصيص فصل جديد كامل للحكامة وتعزيز الترتيبات المؤسسية لمكافحة الفساد. وينصّ هذا الفصل تحديداً على دسترة هيئات الحكامة الجيدة بما فيها الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة التي جرى تحويلها الى الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الفساد ومكافحته (المادتان 36 و167 من الدستور). تمت الموافقة على الدستور الجديد في إستفتاء شعبي اجري في الفاتح من يوليو لسنة 2011. وبناءً على هذا الإصلاح الدستوري اطلقت عملية تشاورية من أجل وضع قانون جديد للهيئة.

3. تعود تجربة إنشاء هيئات متخصّصة لمكافحة الفساد الى اكثر من ستة عقود، بدءاً بمنطقة جنوب شرق آسيا حيث حقّقت هذه الهيئات في سنغافورة وهونغ كونغ، على سبيل المثال، العديد من الإنجازات وإنضمت اليها مؤخراً ماليزيا واندونيسيا رغم التحديّات الكثيرة التي لا تزال تواجهها. وعلى مدى العقدين الأخيرين، بدأ ينتشر النموذج المؤسسي لهيئات مكافحة الفساد المتخصصة بشكل أوسع، خاصة في اوروبا الشرقية وافريقيا، وبعد ذلك في البلدان العربية، وذلك في أعقاب البدء بتنفيذ اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد. وتوجد حالياً 9 هيئات لمكافحة الفساد في البلدان العربية (الجزائر والسعودية والعراق والأردن والكويت والمغرب وفلسطين وقطر وتونس)، فيما يعمل كل من لبنان وليبيا والسودان حالياً على انشاء مثل هذه الهيئات، في حين اختارت بلدان اخرى إنشاء لجان تنسيق مهمتها مكافحة الفساد (مصر على سبيل المثال). إن معظم هذه الهيئات، بإستثناء الهيئة القطرية والهيئة المؤسسة حديثاً في الكويت، أعطيت لها صلاحيات واسعة نسبيًا في مجال مكافحة الفساد من خلال إنفاذ القانون.

4. لا يوجد تعريف وحيد او نموذج معيّن لهيئات مكافحة الفساد، ولكن يمكن اعتبارها بشكل عام أية مؤسسة هدفها الرئيسي هو مواجهة ظاهرة الفساد. ويمكن ترجمة هذا الهدف من خلال صلاحيات محددة في مجال الوقاية من الفساد، أو التوعية بشأنه، أو كشفه وقمعه، أو أي مزيج من هذه الأدوار الثلاثة. ورغم تحقيق بعض النجاحات من قبل هذه الهيئات في الكشف عن الفساد وقمعه، أي في مجال مكافحة الفساد من خلال إنفاذ القانون، فإن التجربة تبيّن ان الهيئات تستمر في مواجهات تحديات كبرى تحدّ من فعاليتها في تنفيذ هذه المهام في نهاية المطاف، مما يؤثر سلباً على نظرة الناس الى هذه الهيئات. ويتجاوز هذا الامر الإطار العربي ليشمل حالة هيئات مكافحة الفساد في مختلف انحاء العالم حيث تسلط الدروس المستفادة الضوء على العديد من التحديات، لا سيما القضايا المتعلقة بتحديد مسؤوليات كشف الفساد وقمعه بين هيئة مكافحة الفساد المتخصصة ومختلف المؤسسات الرسمية التي تناط بها عادةً مثل هذه المسؤوليات، فضلاً عن تحديد معايير وأساليب التعاون وتبادل المعلومات بين هذه المؤسسات، وكذلك مسألة استقلالية هذه الهيئة، وسواها من المسائل[4].

[4] المرجع نفسه.

5. اما بالنسبة للهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، فإن المادة 18 من مشروع القانون الجديد ينصّ على: "تؤهل الهيئة الوطنية للقيام بإجراء عمليات الرصد أو البحث أو التحري اللازمة لدى الأشخاص الذاتيين أو المعنويين أو المؤسسات المعنية من أجل التأكد من حقيقة الوقائع والأفعال التي تصل إلى علمها، كما يجوز لها أن تطلب بشأنها من الإدارات والمؤسسات المعنية جميع التوضيحات والوثائق اللازمة." وهذا يُعتبر نموذج محدود لكشف الفساد وقمعه لا يخوض في تفاصيل التحقيق. ورغم اختلاف الآراء حول ملاءمة هذا النموذج، الا انها تتلاقى على اعتبار انه يجب من اجل ضمان نجاح هذه المهات الجديدة تركيز الجهود على الجوانب العمليّة لتطبيق القانون الجديد، بما في ذلك السياسة العامة الداخلية التي ستعتمدها الهيئة المركزية في تنفيذ صلاحيتها الجديدة، وتداعيات ذلك على هيكلها التنظيمي، والشروط المرجعية اللازمة للموظفين المفترض توليهم المهام الجديدة، والمهارات التي يجب التأكد من اكتسابهم لها، الى جانب طبيعة العلاقة التي يجب رعايتها مع السلطة القضائية الوطنية، لا سيما العلاقة مع القضاة واعضاء النيابة العامة، ناهيك عن العلاقة مع عامة الشعب والمجتمع المدني الذين يتوقع أن يولوا أعمال الهيئة في هذا السياق أهمية كبرى.

II. جدول الاعمال

10.00 – 09.30	**الجلسة الافتتاحية**
	الهدف: تقديم الإطار العام لليوم الدراسي وتمكين الجهات المنظمة من عرض توجهاتها وتوقعاتها في هذا المجال.

- معالي السيد عبد السلام أبودرار، رئيس الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة
- السيد عبدالله بوانو، نائب برلماني
- السيد برونو بويزا، الممثل المقيم لبرنامج الامم المتحدة الانمائي في المغرب والمنسق المقيم لمنظمة الامم المتحدة في المغرب

10.30 – 10.00	**استراحة**

12.00 – 10.30	**الجلسة الاولى**
	الممارسات الجيدة والدروس المستفادة من التجارب المقارنة لهيئات مكافحة الفساد في مجال إنفاذ القانون

الهدف: التعرف عن كثب على الادوار المختلفة التي يمكن لهيئات مكافحة الفساد المتخصصة ان تلعبها في مجال إنفاذ القانون، وعلى أبرز الممارسات الجيدة الدروس المستفادة من التجارب المقارنة بما في ذلك المنطقة العربية.

- **رئيس الجلسة**

السيد أركان السبلاني، مدير المشروع الاقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية التابع لبرنامج الامم المتحدة الانمائي

- **عروض**

القاضي رحيم حسن العكيلي، الرئيس السابق لهيئة النزاهة في العراق

السيد جايسون رايكيلت، خبير في مجال الوقاية من الجريمة والعدالة الجنائية، مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

- **نقاش**

13.30 – 12.00 الجلسة الثانية

استكشاف أبعاد الجوانب العمليّة المتعلقة بالدور المحتمل للهيئة المركزية للوقاية من الرشوة في مجال مكافحة الفساد من خلال إنفاذ القانون

الهدف: إيجاد أرضية مشتركة لعرض ومناقشة أفكار من شأنها إثراء تحضيرات الهيئة لبلورة وتولي دورها الجديد في مجال مكافحة الفساد من خلال إنفاذ القانون بما يتماشى مع ضرورات الفاعلية والتخصص والتناسق مع الجهود المبذولة في الإطار الوطني الاوسع للعدالة الجنائية ومكافحة الفساد.

- **رئيس الجلسة**

الدكتور علي الرام، مدير قطب الشؤون القانونية، الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة

- **عروض**

القاضي عبد الرحمن اللمتوني، رئيس مصلحة الجرائم الإقتصادية والمالية، وزارة العدل والحرّيات

السيد رشيد فيلالي مكناسي، أستاذ جامعي، جامعة محمد الخامس

السيد مولاي الحسن، مدير الديوان، الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة

- **نقاش**

13.30 – 14.00	**استراحة**

14.00 – 14.30	**الجلسة الختامية**

الهدف: تقديم أبرز خلاصات اليوم الدراسي وتحديد خطوات متابعة ممكنة بالمستقبل.

- **الخلاصات وملاحظات ختامية**

الدكتور علي الرام، مدير قطب الشؤون القانونية، الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة

السيد أركان السبلاني، مدير المشروع الاقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية التابع لبرنامج الامم المتحدة الانمائي

14.30	**الغداء**

***